تحت الضغط العالي

■ قيس قاسم العجرش

الصدفة والدستور.. شكراً

اكتشفنا بالصدفة أن هناك منعاً حكومياً وبرلمانياً "تعاضدياً" للتظاهرات المنددة بحكومة البحرين وقمعها لتظاهرات شعبها أثناء انعقاد قمة بغداد.

هذه هي الإساءة الأكبر التي تصدر تجاه القضية البحرينية من جانب الحكومة العراقية وبرلمانها الذي اتفقت مع لجنته الأمنية بما يخالف الدستور جهاراً نهاراً ، هكذا.

فوق هذا، مسؤولون حكوميون قالوا :إن شعبنا بدأ يتفهم أسباب منع التظاهرات لإنجاح القمة التي هي قمة لكل العراقيين وليست لرئيس الحكومة أو طرف سياسي بعينه، حسب قول وزير الخارجية الذي أكده ايضا النائب حاكم الزاملي.

لنتذكر هنا ابتداء إن البحرينيين المنتفضين بالتظاهر السلمي والذين خرجوا طلباً للحرية لم يحسبوا في حساباتهم الاتكال على تظاهرات "مرضي عنها" يجري تسييرها في العراق.

البحرينيون خرجوا بأنفسهم وتلقوا العواقب وحدهم ومن أجل بلدهم ومستقبل أبنائهم، فلا منّة ولا فضل لأحد عليهم ، لا الأمم المتحدة ولا العراق ولا إيران ولا سوريا ولا أحد بإمكانه أن يدعي البطرياركية عليهم.

لكن عراقياً للأسف، كانت هذه أول إشارة رسمية الى أن كل التظاهرات التي خرجت لنصرة البحرينيين إنما كانت تظاهرات متفق عليها بين الحكومة والبرلمان أو على الأقل الجهة التي اتفقت وقبلت إرجاء التظاهرات لخاطر عيون القمة.

سنعرف أيضاً (استنتاجاً) إن التظاهرات الحقيقية هي فقط تلك التظاهرات التي تترصد لها الحكومة وتضيق عليها وتعطيها فسحة من الوقت لا تكفي لأي نشاط !

يعني، إذا ما صادفتكم تظاهرة ومعها إقفال للشوارع ومنع للناس أن تصل إلى مكان التظاهرة إلا بشق الأنفس وإجبارهم على السير لساعات طوال وإجبارهم على ترك قناني الماء قبل الوصول إلى مكانها تحت الشمس فأعلموا أنها تظاهرة حقيقية لا ترضى الحكومة عنها.. تذكروا ..لم يتحدث الدستور ابداً عن "رضا" الحكومة قبل محاولة للتعبير عن الرأي.

ثانيا، لم يكلف أحد نفسه العناء ويخبرنا أن هذا القرار الحكومي البرلماني المشترك قد خرج تحت أي بند من الدستور وتحت أي صلاحية للجنة الأمن والدفاع البرلمانية كي تنقض ركنا في حق التعبير؟

وأما الإساءة إلى شعب البحرين فهي بالقول علانية إن هذه التظاهرات المناصرة قد مولتها وأمرت بها إرادة الحكومة وأطراف متفقة معها في البرلمان ، أي بعبارة أخرى هي ليست فعلاً عفوياً أقدم عليه العراقيون كما أقدموا على تظاهرات شباط من عام ٢٠١١ وقبلها تظاهرات الكهرباء في البصرة عام ٢٠٠٩ التي دفعت الحكومة آنذاك الى التضحية بخروف حكومي مزمن من صنف التكنوقراط.

حتى وإن كان هنالك تعاطف عراقي شعبي مع قضية البحرين ، فقد ضاع وسط الاعتراف الحكومي بتسيير التظاهرات.

نشكر الصدف التي جعلت الحكومة ومن في برلمانها يخرجون لنا بهذه المعلومات التي ستسعد كثيراً من ينوي في وزارة الداخلية أو الأجهزة الأمنية مستقبلاً أن يمنع تظاهرة أو أن يضع لها شروطا تفرغها من محتواها وغير بعيد عن يومنا هذا حين خرج رئيس الوزراء بمقترحه الشهير بأن يتظاهر المتظاهرون في ملعب الشعب! أو متنزه الزوراء! حصراً وربما هناك من اقترح على الحكومة تخصيص "جملون" كبير لحشر المتظاهرين فيه ومنحهم "حرية التعبير" لكن داخل الجملون فقط!

لنتصور مدى الترف الديمقراطي هذا الذي تعيشه الحكومة.

هذه خلاصة الدرس الأمني الذي خرج به الجهاز الحكومي من قصة القمة والتظاهرات والربيع العربي الذي طردناه من الحدود.

الحكومة على استعداد أن تفرغ بغداد من الناس وتفرغ الدستور من حبره فتصدق تسميتها بأنها مدينة آمنة تحت ظل دستورها.

الكويت تقلل من المخاوف بشأن ميناء مبارك

أعلنت دولة الكويت، امس الثلاثاء، عزمها إعادة افتتاح خط للطيران مع بغداد خلال الأيام المقبلة لأول مرة منذ أكثر من ٢١ سنة، فيما اعتبرت ذلك الإجراء تتويجاً للجهود المتبادلة بين البلدين من أجل تعزيز العلاقات.

□ بغداد / المدى

ميناء مبارك.. ارشيف

وقال سفير الكويت لدى العراق علي المؤمن إن الزيارات الأخيرة المتبادلة بين قادة البلدين، ستنعكس إيجابا على العلاقات الثنائية في المرحلة القادمة. وأضاف المؤمن في لقاء خاص مع "راديو سوا" أن السفارة الكويتية في العراق تعمل بالتنسيق مع وزارة الخارجية العراقية على وضع جدول زمني للقاء اللجنة الوزارية المشتركة، والتي ستأخذ على عاتقها متابعة المقررات التي تمخضت عن زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الكويت في الأونة الأخيرة. وأكد المؤمن التزام الكويت بالقوانين الدولية التي تضمن سلامة مرور البواخر التجارية إلى الموانئ العراقية، مقللا من أهمية المخاوف التي أثيرت حول إنشاء ميناء مبارك. وشدد المؤمن على ضرورة خروج العراق من طائلة الفصل السابع، لافتا إلى أن الأمر مرهون بتنفيذ مقررات الأمم المتحدة من قبل البلدين. وكانت الكويت قد أعادت فتح سفارتها في العراق منتصف شباط/ فبراير الماضي بعد أن أغلقت بسبب تعرضها إلى قصف بثلاثة صواريخ كاتيوشا في منتصف تموز/ يوليو من العام نفسه.

وكان أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح وصل إلى العاصمة بغداد في زيارة يصفها العراق بـ"التاريخية" كونها الأولى لأمير الكويت منذ الاحتلال العراقي في آب ١٩٩٠، للمشاركة في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في ٢٩ آذار ٢٠١٢. وكشف وزير الخارجية الكويتي صباح خالد الحمد الصباح الذي شارك في اجتماع وزراء الخارجية العرب، في ٢٨ آذار ٢٠١٢، عن زيارة وفد من بلاده إلى بغداد منتصف نيسان لاستكمال زيارة رئيس الحكومة نوري المالكي ومناقشة القضايا المشتركة كافة، فيما اعتبر نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مصطفى جاسم الشمالي الذي شارك في اجتماع وزراء المال والاقتصاد العرب في ٢٧ آذار ٢٠١٢ أن عقد القمة العربية في بغداد بعد وقت قصير من الانسحاب الأميركي دليل على استقرار الأوضاع في العراق.

وجاءت زيارات المسؤولين الكويتيين البارزين بعد أن شهدت العلاقات العراقية الكويتية في الآونة الأخيرة تقدماً في ما يتعلق بحل بعض المشاكل العالقة، إذ اتفق الطرفان خلال زيارة رئيس الحكومة نوري المالكي الأخيرة للكويت في الرابع عشر من شهر آذار الحالي على إنهاء قضية التعويضات المتعلقة بشركة الخطوط الجوية الكويتية وصيانة العلامات الحدودية، كما تم الاتفاق على أسس وأطر مشتركة لحل جميع الملفات، ضمن جداول زمنية قصيرة، فيما اعتبر وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي رافق المالكي في زيارته أن ما تم الاتفاق عليه يعد تقدماً كبيراً في ما يتعلق بخروج العراق من الفصل السابع. واعتبر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في ٢٩ آذار ٢٠١٢، أن تعاون العراق مع الكويت سيساعد البلاد على الخروج من الفصل السابع. يذكر أن العراق يخضع منذ العام ١٩٩٠ للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد غزو نظام الرئيس صدام دولة الكويت في آب من العام نفسه، ويسمح هذا الفصل باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديداً للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين جراء الغزو. وفي العام ١٩٩٣، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٨٣٣ الذي ينص على ترسيم الحدود بين العراق والكويت التي يبلغ طولها ٢١٦ كم، عبر تشكيل لجنة دولية لرسم الحدود، الأمر الذي رفضه نظام صدام في البداية، إلا أنه عاد ووافق عليه في نهاية عام ١٩٩٤ عقب ضغوط دولية.

قطر ترفض تسليم الهاشمي

□ بغداد / المدى

رفضت دولة قطر تسليم نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي إلى الحكومة العراقية. وقال وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية خالد العطية في مؤتمر صحفي أمس الثلاثاء في العاصمة القطرية الدوحة أن "الهاشمي أتى بصفته نائبا لرئيس جمهورية العراق وهي صفة ما زال يحملها إلى الآن ولم يصدر حكم عليه ولم يجرد من منصبه، وقد أتى إلى قطر مباشرة من العراق وبالتالي ليس من الحكمة تسليمه". وأضاف "نرجو أن تكون هذه الصورة واضحة لدى الأشقاء بأن الأعراف الدبلوماسية ومنصب الهاشمي تمنع قطر من فعل مثل هذا العمل"، في إشارة إلى طلب بغداد بتسليمه إليها. وكان نائب رئيس الجمهورية قد غادر العراق من إقليم كردستان ووصل قطر بناءً على دعوة رسمية تلقاها بحسب بيان عن مكتب الهاشمي في كردستان"، مضيفاً "أنه من المتوقع أن تستغرق الزيارة بضعة أيام، فيما أعلنت الحكومة العراقية وعلى لسان المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي لوكالة أين عن تحركها بإصدار طلب إلى الشرطة الدولية لاعتقال الهاشمي المتواجد خارج العراق. وأشارت أنباء صحفية غير مؤكدة عن نية الهاشمي مغادرة قطر والتوجه إلى السعودية. من جانب آخر أكدت كتلة تجديد التي يتزعمها الهاشمي والمنضوية في القائمة العراقية، أمس، أن زعيمها طارق الهاشمي مازال نائبا لرئيس الجمهورية ويحتفظ بجميع حقوقه الدستورية، فيما أشارت إلى أنه حريص على إثبات براءته أكثر من حرص خصومه على إدانته. وقال عضو الكتلة علاء مكي في بيان صدر، أمس واطلعت المدى على نسخة منه، إن "طارق الهاشمي مازال نائبا لرئيس الجمهورية رسميا ويحتفظ بجميع حقوقه الدستورية لهذا المنصب". وأضاف مكي أن "الهاشمي حريص على إثبات براءته أكثر من حرص خصومه على إدانته، لكنه حرم من حقوق كفلها القانون لأي مواطن عراقي". يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي قال في مؤتمر صحفي عقده الأحد الماضي انه "لا ينبغي استقبال الهاشمي في الدول العربية خاصة بصفة نائب رئيس الجمهورية لأنه مطلوب للقضاء، والعراق عضو مؤسس في الجامعة العربية، واستقباله مخالف للعرف الدبلوماسي". يشار إلى أن الهاشمي صادرة بحقه وبعدد من افراد حمايته مذكرة إلقاء قبض من القضاء بتهم جنائية من أعمال قتل وخطف في مناطق متفرقة من البلاد.

الانسحاب الأميركي من العراق لا أهمية له

□ عن : فورن بوليسي (السياسة الخارجية)

في الخامس عشر من كانون الأول 2011 أعلن وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا عن انتهاء الوجود العسكري الأميركي رسميا في العراق . جاء الانسحاب الأميركي بعد الفشل في التوصل إلى اتفاقية حول تعديل اتفاقية وضع القوات التي كانت ستسمح ببقاء عدد محدود من القوات في ظل شروط قانونية يوافق عليها البنتاغون . في الوقت الذي يدعم فيه اغلب العراقيين والاميركان إنهاء الوجود العسكري الأميركي في البلاد، فقد حذر بعض الداعمين لاستمرار الوجود العسكري من الكارثة

البعض من أمثال السيناتور جون مكين وحملة رومني، استمروا بالترويج الى أن الولايات المتحدة لم تعد تحتل العراق واشتكوا من أن اوباما قد خسر ما كسبه بوش. لكن في الحقيقة أن رحيل الاميركان لم تكن له أية أهمية . هذا لا يعني إن العراق قد تحول إلى فردوس آمن و ديمقراطي أو الى حليف قوي لأميركا. لم يكن ذلك بالحسبان بعد الاجتياح الكارثي الذي قاد الى حرب أهلية مروعة والى دولة كادت أن تسقط .

لا يزال العراق مكانا عنيفا يفتقر إلى المؤسسات، مليء بالانقسامات المجتمعية والتوترات السياسية التي لا حلول لها، في الواقع لم يحصل شيء جديد مهم في الأشهر التي أعقبت الانسحاب الأميركي يختلف عما كان يحصل خلال وجود الاميركان، فالتوجهات السلبية هي ذاتها التي سببت المتاعب للعراق رغم وجود القوات الأميركية في الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ . لقد ساهم الوجود الأميركي في بعض تلك المشاكل، وساعد في التعامل مع بعضها، لكنه فشل في إيجاد حلول للبعض الآخر. لكن الاميركان كانوا يسعون دائما إلى تحويل وجودهم العسكري إلى نفوذ سياسي، وبحلول عام ٢٠١١ أصبح الوجود الأميركي بلا أهمية تماما.

إن الجوهر الحقيقي للانسحاب الأميركي من العراق هو قلة تأثيره الفعلي سواء على العراق أو المنطقة. كما أن هناك دلالات على أن الانسحاب قد ساعد في دفع العراقيين إلى الطريق الصحيح. تذكر التقارير إن عدد القتلى العراقيين لهذا الشهر هو الأدنى منذ الاجتياح الأميركي عام ٢٠٠٣ ، وان صادرات النفط العراقية بلغت أعلى مستوياتها منذ عام ١٩٨٠ ، وقد استضافت بغداد بنجاح اجتماعات قمة الدول العربية التي لم تفعل الكثير من اجل سوريا لكنها أعادت العراق إلى الحضن العربي، وهذا هو أهم ما تحقق منذ ٢٠٠٣ . إن مبارزة المالكي مع منافسيه في الداخل وجهوده لموازنة علاقات العراق بطهران مع تحسين علاقاته مع العرب ، هو ما كان يحتاجه العراق لاستعادة ما يشبه الحياة الطبيعية. ليس هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد بان العراق سيبدو أفضل مع وجود القوات الأميركية في البلاد . لذا فان مغامرة اوباما بإنهاء الوجود العسكري الأميركي في العراق قد آتت ثمارها .

هذا لا يعني عدم وجود أسباب للقلق على مستقبل العراق، فأسباب القلق كثيرة. من المتعب أن يقوم المالكي بدفع نائب الرئيس طارق الهاشمي إلى المنفى على خلفية اتهامه بالإرهاب ، ورفض كل مساعي التعاون مع منافسيه السياسيين ، ومن المتعب ان تبقى القضايا الدستورية الأساسية مثل قانون النفط وحدود الفيدرالية بلا حلول، ومن المتعب أن يستمر العنف والإرهاب بمطاردة أرواح العراقيين وتقويض استقرار سياسة البلاد. ومن المتعب أن يبدو البرلمان العراقي غير كفوء ويبقى حكم القانون لا قيمة له .

لكن المسبب للصدمة هو أن هذه المشاكل هي نفسها التي سببت لنا الأرق في السنوات الماضية، ليس فيها ما هو جديد، بل أن بعضها ازداد سوءا منذ رحيل الاميركان . كان العراقيون وما زالوا قلقين من تمركز السلطة في مكتب المالكي ومن توجهاته التسلطية على مدى السنوات الأربعة الماضية، وقد فشلت الفصائل السياسية العراقية من مختلف الطوائف في المصالحة أو تحقيق وحدة سياسية ذات قيمة رغم الضغوط الأميركية المكثفة على مدى سنوات. كما أن المجاميع المسلحة المختلفة ما زالت تقوم بالتفجيرات وتمارس أعمال القتل الانتقامية والاغتيالات ومختلف النشاطات الإرهابية منذ سنوات. إلا أن النقطة الرئيسية هي أن تمديد الوجود الأميركي الى ما بعد ٢٠١١ ما كان ليؤثر في أي من هذه التوجهات.

إن القول بأن الولايات المتحدة كاد يكون لها نفوذ وتأثير أكثر في السياسة العراقية فيما لو أبقت قواتها، لا أساس له من الصحة. القول الأصح هو أن القوة الأميركية الباقية كانت ستوفر شبكة الأمان المطلوبة في المعارك السياسية الصعبة القادمة، مثلا في العلاقة بين بغداد والمناطق الكردية. لكن حتى حينها فان الأمور لن تختلف فيما لو بقيت القوات داخل العراق – كما أن شبكة الأمان نفسها ربما تؤخر التوصل الى الحلول اللازمة . إن قرار اوباما بإكمال الانسحاب في موعده المحدد كان له ما يبرره. الكارثة لم تقع بعد، ويمكن أن نرى بعض المؤشرات الايجابية من داخل ضبابية المشهد السياسي المليء بالجدل الساخن والمستمر.

لم تعد القوات الأميركية محصورة في الوسط، وهذا ما كانت تتمناه بعيدا عن الاجتياح الكارثي للعراق الذي يعتبر خطأ نتمنى أن لا يتكرر في سوريا أو إيران أو في أي مكان آخر .

□ ترجمة: المدى

انسحاب قوات امريكية من العراق ... ارشيف